

العادة لم يسم هذا مجازا اصلا واعلم انما اختلف فيما يسمي مجاز الحد
والزبارة قد ذهب السكاكي الى ان الموصوف بالتجوز المذكور والسمي
بلفظ المجاز هو نفس الاعراب فالصريح في الفرية مثلا بوصف بانه
تجوز فيه بنقله لغير محل لان القرية تسمى التجدير في محل تجوز وقد
اوقع فيها النصيب فسمى ذلك الاعراب نفسه مجازا لان التجوز وقع
فيه وذهب الخطيب الى ان السمي بالمجاز والموصوف بالتجوز هو
الكلمة العربية لاعرابها وهو الاقرب كما نبه عليه شرارهم واما
التقديم والتأخر نحو واذا نبلي ابراهيمية فالظاهر انه ليس
من قسم المجاز المصطلح عليه ايضا لامرسله ولا غيره وتسميته
مجازا من حيث ان الكلمة المتقدمة او المتأخرة تقاوت مكانها
الاصلي الى مكان اخر فناه بمعنى مجاز الحذف والزيادة المزج
عن الاصل الامر يقضيه وقد ذكر الاستاذ في حاشيته انه من
المجاز المرسل لكن لم يظهر في امله **قوله** مفردا كان اي اللغوي
وقوله او مركبا اي هيئة منترجة من امور متعددة **قوله** ثم
قلت الفاي لتركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها بحسب
الآن وذلك لان المشتقات تتبع الماضي في الاعلام **قال**
قوله من جاز المكان اي مشتق لفظا مجاز الذي هو مصدر
من زيد من مصدر جاز المراد ومن نفس جاز عند اللويبي **قال**
ان الاشتقاق من الفعل الماضي وقوله اذا تعداه اي نقالت
ذلك اذا تعداه **قوله** ميمي اي مبتدأ ميم ردة وزبارة ناشرة
في صحة تسمية بالمصدر الميمي فان كانت اصلية كما كان
ومكانة انصح تسميته بذلك وهو نسبة اليم من نسبة الكل
المجزئة **قوله** معناه التجديز اي هو ياق على معناه المصدر
وهو التعدية اي الانتقال نقل الى انتقال خاص وهو انتقال
الكلمة من معناها الاصلى واستعمالها في غير انتقال الا

ع

ما حقه ان يستدل به الى غيره فظهر بهذا المعنى وهو التعدية يعم
العقلي وغيره لان العقل فيه انتقال النسبة عن شيء الى غيره وما
على الاطلاق الا في فلا يعول لقصوره على المجاز اللغوي الذي هو الكلمة
المجازة فذكر **قوله** ويطلق اي لفظ الجاز اي على سبيل الحقيقة الحقيقية
وقوله على الكلمة المجازة فيه اقتضار على بعض انواع المجاز وهو المجاز
المفرد في الطرف ولو قال على الشئ المجاز او المجوز به لعدم العقد في
اللغوي مفردا كان او مركبا كالذي قبله لكن العذر بالاستاذ المؤلف
استناده لما ذكره في الاشتقاق والراد بالكلمة المجازة الكلمة المستعملة
في غير معناها النقولية عنه لانها ممتصة بالمجاز اما كونها مجزئة
اي متعدية مكانها النقولية عنه فيكون المصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كانت
مجزئة اي جازية وتعدواها مكانها المذكور فيكون المجاز بمعنى اسم
الفعل ولم يذكر الشئ نفعنا الله به النقول عنه بحيث يقول كما قال
غيره المجازة مكانها الاصلى والمجوز بها مكانها الاصلى تنبها على انه
لا يشترط في النقول عند ان يكون معنى اصليا اي حقيقة للكلمة بل
يجوز ان يكون معنى مجازيا وهو المعنى عند المجاز على الجاز او ليس النقول
عنه مكانا اصليا للكلمة فلا يرد هذا القسم على المؤلف من جهة دخول
في عبارته وانما يرد ذلك على من عجز عن قوله مكانها الاصلى فقوله **الاستاذ**
رحم الله في الحاشية ومن اجل هذا التقليل قد اوضح مجازات لاحقا ونها
ولكن الحق خلافه مراد التقليل الذي ذكره قبل تبعا لعل يترك
المؤلف اما هو فلم يذكره فلا يرد عليه شئ بل المعنى على ما غل المؤلف
ان المجاز هو الكلمة التعدية مكان استعمالها الذي قيل هذا العم من
المجازي والحق في المراد بالمجازة المجازة ولو بحسب الشان في هذا
المجاز الذي لا حقيقة له كالجمهر الجيمينا وعلى اختصاصه به **قوله**
وهذا الاطلاق اي اطلاق لفظ المجاز على الكلمة المجازة او المجوز
وقوله هو الشاع اي المتبادر في الاستعمال اي عند الاطلاق اي التجز